تحديات الاقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات أسعار النفط
بين أزمة 1986 – 2015

د. بحيـــح عبدالقادر
جامعة سيدي بلعباس؛ الجزائر
Email : behih22@hotmail.com

Received: *Jan 2018* ***Accepted:*** *Fèv 2018* ***Published:*** *Mar 2018*

ملخص :
منذ انهيار أسعار النفط، والتي بدأت في يونيو 2014 واجهت الجزائر أزمة كبيرة ، و التي أضرت بمداخيل خزينة الدولة و حدوث لاستنزاف من احتياط العملة الأجنبية الذي أصبح ينذر بالخطر، مع عجز قياسي في الميزانية ما يقرب من 25مليار دولار المسجلة خلال سنة 2015 المصرح به من طرف جهات الرسمية .ولكن هناك قلق في أرقام الاقتصاد الكلي التي سجلت وفق الحالة الاقتصادية للجزائر ،كل هذه المعطيات توحي لنا بأن الجزائر من بين الدول التي لمتولي اهتماما كبيرا للقطاعات الأخرى مثل الزراعة و الصناعة و بدائل الطاقة الأخرى منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي، مما جعلها تتحمل سلبيات أزمة انهيار البترول المتتالية ،و التي أصبحت تشكل خطر على اقتصادها بصفة عامة ،و الكل يجمع من الخبراء أنه من الضروري أن تعيد دولة الجزائر حساباتها المتعلقة بمؤشرات الاقتصاد الكلي الذي أصبح هش و لا يتحمل مثل هذه الصدمات ،فمن واجبها أن تسرع في تفعيل الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية لبناء قاعدة اقتصادية واجتماعية تجنبها التبعية الاقتصادية لدول الخارج ولاقتصاد الريع عن طريق الاستثمار في بدائل الطاقة .
كلمات مفتاحية : بترول–تذبذب أسعار البترول – إصلاحات الاقتصادية–بدائل الطاقة–الاستثمارات.

Résumé:
Depuis l'effondrement des prix du pétrole, entamé en juin 2014, l'Algérie accuse le coup. Les caisses de l'État se vident à un rythme alarmant, avec des déficits budgétaires records de près de 25 milliards de dollars, enregistrés en 2015 et prévus pour 2016. Mais il est à craindre dans les chiffres macro-économiques enregistrés conformément à la situation économique de l'Algérie, l'ensemble de ces données nous suggèrent que l'Algérie sont parmi les pays qui ne paient pas beaucoup d'attention à d'autres secteurs tels que l'agriculture, l'industrie et d'autres alternatives d'énergie depuis l'indépendance à l'heure actuelle, leur faisant assumer les inconvenient crises successives effondrement du pétrole, qui est devenu un drame pour l'économie en général, et tous d'accord que l'Algérie reconsidérer sa politique économique liés à des indicateurs macro-économiques, qui est devenu fragile et ne portent pas de tels chocs, il est de son devoir d'accélérer l'activation des réformes économiques et de construire une base sociale et socio-économique pour éviter la dépendance économique des pays à l'étranger et à l'économie de la rente en investissant dans les énergies alternatives.
Mots-clés: pétrole- fluctuation les prix du pétrole -réformes économiques - alternatives d'énergie - investissements.

تمهيـــــد:

انخفضت أسعار البترول لتصل لأقل من 50دولارًا لأول مرة منذ عام2009 ووفقا لصندوق النقد الدولي ، يعد الأثر الإيجابي لهذا الانخفاض بمثابة "دفعة للاقتصاد العالمي". وينطبق الأمر بالفعل على معظم الدول الأفريقية ، حيث سيستفيد المستهلكون من انخفاض أسعار الوقود والغاز، الأمر الذي سيؤدى في القريب العاجل لخفض أسعار بعض السلع والمنتجات.ولكن بالنسبة للدول المنتجة الكبرى (الجزائر، ونيجيريا، وأنجولا..) يمثل الأمر كارثة حقيقية، حيث يعتمد دخل هذه الدول، وبشكل كبير على عائدات الذهب الأسود، ومن ثم تشهد هذه الدول توترات في قطاع الضرائب، وعلى الصعيد الاجتماعي، ولذلك فإن انخفاض أسعار البترول يمثل نبأً غير سار على الإطلاق. وتعد الأزمة الحالية نتاجًا للسياسات الاقتصادية القاصرة في مجال التنوع الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فإن الجدل الدائر حول أسعار البترول يمثل هزة بالنسبة للدول المنتجة المستقبلية مثل كينيا وأوغندا، وأصبحت مسألة عدم المراهنة على عائدات البترول فقط، ومسألة استغلال موارده في تنمية قطاعات إستراتيجية أخرى (الصناعة والزراعة والتعليم) أمرين لهما الأولوية بصورة غير مسبوقة[1]، لكن بالمقابل الدراسات الاقتصادية أثبتت العكس عند تشريحها لنمو الاقتصاد العالمي والنسب تعكس لنا هذا التضارب :

النمو الاقتصادي العالمي يرتفع بمعدل 2,5%في السنة خلال الفترة 1995–2000وسيستمر لغاية 2020، وهذا النمو الاقتصادي يختلف من دولة إلى أخرى، فمثلا معدل النمو الاقتصادي في الصين يقدر بحوالي 4,7%وفي الدول المصدرة للنفط بحوالي 4,4%وفي الاتحاد الأوربي بحوالي 2,5% وفي الولايات المتحدة بحوالي 2,1%،وهذا النمو سيؤدي إلى زيادة الطلب على مصادر الطاقة وبالدرجة الأولى(النفط، الغاز) لكونهم من ارخص مصادر الطاقة رغم مضاعفاتها الخطيرة على البيئة والمناخ وعلى مصادر الحياة، (الماء، الهواء والتربة)، وبالتالي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار مصادر الطاقة في المستقبل في ظل التزايد السكاني في العالم والتي قدر بحوالي 77مليون نسمة في السنة ، و من جهة أخرى نجد التطور التكنولوجي الذي سيؤدي إلى إنتاج ألاف من المنتجات الجديدة بمختلف أنواعها والتي تحتاج لطاقة في تسييرها. من هذا التقديم يمكننا أن طرح إشكالية ورقة البحث كما يلي :

ما هي انعكاسات تدهور أسعار البترول على اقتصاديات الدول المنتجة و من بينها الاقتصاد الجزائري ؟ .

للإجابة على إشكالية البحث، ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- انخفاض أسعار البترول بعد أزمة سنة 1986 أدى إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري.
- الجزائر استطاعت تصحيح اختلالاتها الهيكلية في اقتصادها بفضل تدخل المؤسسات المالية الدولية و على رأسها FMI.
- توجد عدة بدائل اقتصادية تعوض قطاع المحروقات في الجزائر و تجنب الجزائر تقلبات أسعار البترول المتتالية و هي قطاع الفلاحة والطاقات البديلة و قطاع السياحة.

أهمية الدراسة: البحث عن حلول للخروج بالاقتصاد الوطني من حلقة النفط ومخاطرها نحو اقتصاد قوي يعتمد على التنويع الأمثل (استخدام كامل للموارد المتجددة) والتنافسية حتى يصبح أكثر صلابة في مواجهة التغيرات الدولية.

أهداف الدراسة: – الوقوف على واقع التخطيط الإستراتيجي التنموي للاقتصاد الوطني وتشخيصه. وتحديد العراقيل التي تقف حاجز أمام مسيرة التنمية في الجزائر والبحث عن الحلول من خلال الاقتداء بنماذج ناجحة.

- حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية السابقة تم تقسيم هاته الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية :
- **المحور الأول:** التقييم الجغرافي للمحروقات في الدول المنتجة لمادة النفط
- **المحور الثاني:**أزمات البترول و أثرها السلبي على اقتصاديات الدول المنتجة

المحور الثالث: برامج الإصلاح الاقتصادي لواجهة أزمة انخفاض أسعار البترول.

المحور الأول :التقييم الجغرافي للمحروقات في الدول المنتجة و طرق تنظيم السوق النفط.

أولا: المناطق الرئيسية المنتجة للبترول في العالم :

– مناطق الرئيسية لإنتاج البترول في العالم بنسبة أكثر من 2.50%من النسبة الإنتاج العالمي[2]،هي تمثل كل الدول العالم الموزعة على قارات العالم بما فيها إنتاج بحر الشمال و تظهر كما يلي :

– القارة الأمريكية تظم كل من :الو.م.أ ،المكسيك ،فنزويلا ،كندا،برازيل.

– القارة الإفريقية تظم الجزائري،ليبيا،أنغولا،نيجيريا.

-الشرق الأوسط يظم العراق، إيران ،السعودية ،الكويت،قطر ،الإمارات .

-قارة آسيا تظم إندونيسيا،الصين،روسيا.

-بحر الشمال المملكة المتحدة +النرويج في أوربا .

– بقية دول العالم الأخرى التي يبقى إنتاجها أقل من نسبة 2.50 %.

ثانيا: الاحتياطي في العالم : بلغ الاحتياطي العالمي للبترول حوالي 96 مليار طن ، وهذه النسبة غير ثابتة وذلك لتزايد الاكتشافات البترولية في مناطق متعددة من العالم ، ورغم ذلك تبقى منطقة الشرق الأوسط تمتلك أكثر من نصف احتياطي العالم منه ، وتحتل السعودية المرتبة الأولى في هذا المجال حيث تمتلك24% من الاحتياطي العالمي وبنسبة 45 %من مجموع احتياطي الدول العربية.

ثالثا: طرق تنظيم إنتاج البترول من طرف الدول المنتجة لمواجهة هيمنة الشركات الكبرى :

ظل البترول ولمدة طويلة يخضع لاحتكار وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات ، من حيث الإنتاج و التسويق و الأسعار ، الأمر الذي خدم هذه الشركات و أضر بمصالح الدول المنتجة لهذه المادة ، و كرد فعل لذلك ، لجأت الدول المنتجة إلى تأسيس منظمة الأوبك عام 1960في بغداد[3]، من طرف السعودية، إيران، العراق، الكويت و فنزويلا، على شكل منظّمة عالمية و التي أصبحت تضم ثلاثة عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها، و تهدف هذه المنظمة إلى :

-تنسيق السياسة البترولية بين الدول الأعضاء.

-ضمان استقرار الأسعار في الأسواق.

-حماية مصالح الدول المنتجة.

-ضمان حصول الدول الأعضاء على الخبرات و الطرق الفنية من الدول المصنعة.

ويعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النّفط في السّوق العالمية لغرض تمويل اقتصادياتها المحلية. تملك الدّول الأعضاء في هذه المنظّمة 40% من الناتج العالمي و 70% من الاحتياطي العالمي للنّفط .ومنذ نشأتها عرفت أسعار البترول نوع من الاستقرار حتى نهاية الثمانينات بدأت في التدهور لأسباب عديدة منها اقتصادية وسياسية كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم 01 : أسعار البترول منذ نشأة منظمة الأوبك بين سنة 1960-1990

السنة	1960	1970	1973	1975	1979	1981	1986	1990
الإنتاج	1050	2100	2844	2758	3251	2888	2922	3196
السعر	$1.20	$1.80	$5.12	11.65$	$13.34	$34	$16	$30

المصدر: الكاتب علي عباس عبد الجليل– الموقع الالكتروني :www.maspolitiques.com/mas/index.php

تاريخ الاطلاع 2016-06-26

1. **المرحلة الأولى**:شهدت هذه المرحلة ارتفاع مستمر في الأسعار و يعود ذلك إلى:

- الدور الكبير الذي لعبته منظمة الأوبك من خلال التنسيق فيما بينها .
- حركة تأميم البترول الذي طبقته بعض الدول المنتجة مثل الجزائر و ليبيا و العراق و إيران .
- حرب أكتوبر 1973 عندما لجأ العرب إلى استعمال البترول كسلاح سياسي ضد الدول الصناعية المؤيدة لإسرائيل .
- الحرب العراقية الإيرانية 1979 التي أدت إلى ارتفاع الأسعار .

2. **المرحلة الثانية**:عرفت هذه المرحلة بأزمة 1986التي تسببت في انخفاض الأسعار إلى ادني حدو وصلت إلى ما يقارب 10 $ للبرميل الواحدللأسباب التالية:

- كثرة العرض و قلة الطلب.
- عدم تقيد بعض الدول في الأوبك بحصص الإنتاج المخصصة لها.
- اعتماد الدول الصناعية على بترول بحر الشمال أو على مخزونها البترولي .

ثم عرفت الأسعار مرحلة مد وجزر بحيث ارتفعت سنة 1990 بسبب حرب الخليج الثانية و بلغت 36 $ للبرميل الواحد وانخفضت سنة 1999 بشكل قياسي و تدنت الأسعار إلى 10$ للبرميلنتيجة كثرة العرض و قلة الطلب.

رابعا: إستراتيجية منظمة الاوبك لتحكم في سوق المحروقات :

أول إجراء اتخذته منظمة الأوبك في الأول هو استقرار الأسعار المعلنة للنفط الخام العربي وبالذات في السوق العالمية عموما وفي أقطارها الأعضاء بصورة خاصة[4].

لكن في البداية حققت المنظمة انجازاتتمثلت في ما يلي :

أول انجازات حققتها المنظمة هي خاصة بتثبيت أسعار النفط الخام العربي في الأسواق الدولية و التي مرت بعدة مراحل متتالية نذكرها في ما يلي:

1. تسعير النفط الخام سنة 1961: أول نداء إلى شركات النفطية الكبرى لإعادة النظر في مجال تسعير نفطها الخام وعوائد أقطارها النفطية.

2. طلبت إلغاء التخفيضات سنة 1964 التي تجريها الشركات على الأسعار المعلنة عند احتساب العائد الحكومي لكن هذه الأخيرة لم تستجب للطلب المذكور إلا أن عقدت اتفاقية طهران 1971.

3. تأييد ليبيا علة دفع ضريبة على أساس الأسعار المعلنة بدلا من الأسعار الحقيقة للنفط الخام سنة 1965محاولة التأشير في أسعار النفط الخام بتحديد سقف الإنتاج في المنطقة وتحديد حصة لكل دولة،إلا أن الدول لم تلتزم بذلك .

5. تم عقداتفاق المنظمة مع شركات الغربية على نزع الخصم على سعر البيع **كان سنة 1968**.

6. اتفاق المنظمة مع شركات النفط الكبرى العاملة لديها بزيادة الأسعار المعلنة لنفطها الخام سنة **1970**.

أما الخطوة الثانية و التي خاضت فيها المنظمة هي توحيد مقاييس تجارة المحروقات المتمثلة في البترول التي مرت بالمراحل التالية:

أ. تدقيق الريع[5] **:** أول خطوة للأوبك بصدد عملية تدقيق الريع وذلك في مؤتمر جنيف 1962 حيث طلبت دفع الريع بنسبة موحدة تراه الدول الأعضاء عادلة ولا تعتبر دفعة على حساب الضريبة بنسبة 8.5 من السعر المعلن لنفس السنة تناقص سنويا لغاية 1970 ويرجع الخصم نهائيا منذ بداية عام 1972 حيث يتم تدقيق الريع بصورة كاملة .

ب. تخفيض ومن ثم إلغاء سماحات[6] التسويق : تمت هذه الانجازات سنة1968 ،التي تم فيها تقديم السمحات من سنتين إلى1/2سنة للبرميل الخام وفي مؤتمر كاراكاس 19 ديسمبر 1970 قررت الأوبك إلغاء جميع سماحات لالتسويق المنوحة ابتداء من يناير 1971، وكانجاز بارز لأوبك استطاعت أن تمنع حدوث أي تخفيضات في سعر المعلن للبرميل خام قياسي طوال عقد الستينات فان تخفيض لهذه الأسعار بعشرة سنتات للبرميل الواحد على سبيل المثال يعني خسارة دول الاوبك 162 مليون دولار وهذا ما يظهر مقدار الخسارة الكبيرة التي ستتحملها الدول النامية فيما إذا استمرت مستويات الأسعار على ما كانت عليه لحد الآن.

المحور الثاني : أزمات البترول و أثرها السلبي على اقتصاديات الدول المنتجة:

شهدت السوق البترولية الدولية خلال العقود الخمسة الماضية عدة أزمات كبيرة،هذه الأزمات تتمثل في ارتفاع أو انخفاض كبير في الأسعار أو وجود شح أو فائض في العرض بشكل حاد و غير طبيعي ،يؤثر سلبا على الصناعة البترولية ،و اقتصاديات الدول المستهلكة أو المصدرة للبترول لذلك سنعرض في هذه الأزمات البترولية التي مرت بها الدول العربية الايجابية والسلبية منها و خاصة أزمة 1986 ، التي أثرت سلبا على اقتصاديات الدول المنتجة بدرجة الأولى . و يمكن توضيح مختلف هذه الأزمات والصدمات النفطية التي عرفها الاقتصاد العالمي إجمالاً من خلال الشكل التالي7:

الشكل رقم:(01) :تطورات أسعارا لنفط منذ 1950 ومختلف الأزمات البترولية

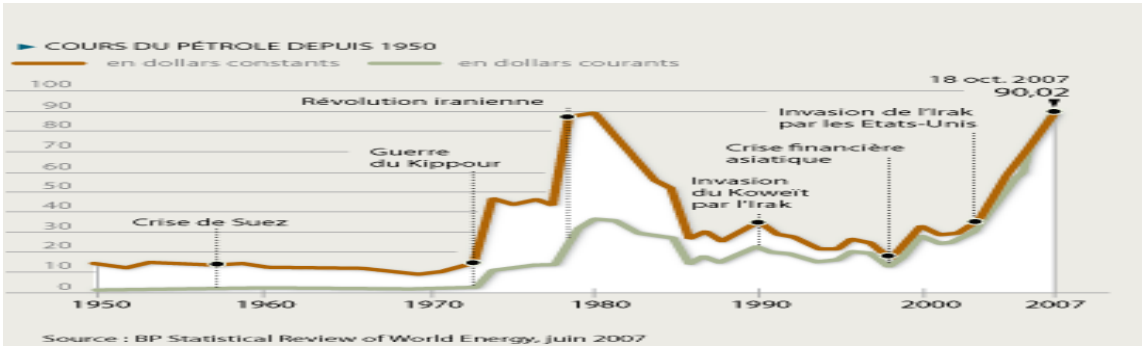

http://reflexions.ulg.ac.be/cms/c_10082/evolution:du prix de pétrole depuis 1950

إذا الأزمة البارزة في مسار أسعار البترول ، هي الأزمة العالمية لسنة 1986 كما ذكرنا في تحليلنا،و التي أثرت تأثيرا سلبيا على اقتصاديات الدول المنتجة لنفط و حتى على التوجه السياسي العالمي لأكبر الدول المنتجة لنفط و منها دولة الاتحاد السفياتي سابقا التي تهاوت بسبب هذه الأزمات المتتالية ،و كذلك المملكة العربية السعودية و دول عربية أخرى التي أثرت على سياسة التمويل الداخلي ،مما اجبرها على البحث عن طرق أخرى أكثر ناجعة للاقتصاد مما جعلها تتوجه لإحداث تنمية اقتصادية شاملة ،و خاصة في القطاعات الأكثر جلب للعملة الأجنبية مثل قطاع السياحة و الخدمات.

أولا: أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 و انعكاساتها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك :شهد الاقتصاد العالمي تراجع في النمو الاقتصادي بداية الثمانينات ، و خاصة الاقتصاديات الكبرى كالاقتصاد الأمريكي و الأوروبي الممثل للاقتصاد الرأسمالي ،مما انعكس سلبا على اقتصاديات الدول المنتجة للبترول و خاصة الدول العربية بما فيها "المملكة السعودية الذي بدأ ميزان مدفوعاتها منذ سنة 1982م نتيجة للسياسة المعتدلة التي تسير عليها السعودية يتأثر بانخفاض عائدات البترول، وظهر به عجز تمت تغطيته بالسحب من احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، وقد استمر السحب حتى أوائل 1986م لدرجة أن احتياطها النقدي انخفض من 160 مليار دولار إلى ما يقل عن 70 مليار دولار، وبسبب انخفاض حجم الصادرات البترولية

في دول الخليج بين 1981م و1985م أعلنت المملكة العربية السعودية عن تغيير سياستها البترولية. حيث قررت القيام بمشاركة الدول العربية الخليجية باسترداد حقها من السوق العالمية بدلا من التنازل عنه للدول المنتجة الأخرى، وبدأت السعودية في تنفيذ سياستها التي أطلق عليها (حرب الأسعار) والمطالبة بنصيب عادل في سوق البترول العالمي، وكانت السعودية تعرف أن هذه السياسة ستؤدي إلى خفض أسعار البترول بشدة، ولكنها نظرت إلى أثر اتفاقيات التصدير في المدى القصير حيث زادت من إنتاجها بسرعة تفوق انخفاض الأسعار، وإلى أثرها في المدى الطويل نظرا لإمكانية استرداد حصتها من السوق العالمية وهذه السياسة تتمشى مع احتياطيات السعودية الضخمة ومع انخفاض تكاليف الإنتاج التي تحظى به. فحاولت السعودية في يناير1986م التخلي عن عبء تقليص الإنتاج فرفعت إنتاجها إلى خمسة ملايين برميل في اليوم، وعلى الفور هوت الأسعار بأكثر من 50بالمائة وتدهور فجأة سعر الخام العربي الخفيف من 27.53 دولار للبرميل سنة 1985م إلى 12.97 دولار للبرميل سنة 1986م وإلى 8.15 دولار في جوان 1986م.وأعلنت منظمة الأوبك بمبادرة من السعودية خطأ سياسة حرب الأسعار، وضرورة نبذها والعودة إلى نظام التقيد بحصص الإنتاج والسعر الرسمي للأوبك، والعمل على امتصاص الفائض من الأسواق بهدف إيجاد توازن دقيق بين كل من العرض والطلب العالميين للمحافظة على استقرار السوق والأسعار، وقد أدى إتباع هذه السياسة إلى تحقيق استقرار ملحوظ في أسواق البترول العالمية، وإلى استعادة الأسعار لبعض قوتها، حيث دارت الأسعار حول 18 دولارا للبرميل بعد أن تدنت إلى ما دون عشر دولارات. لكن منذ أن قررت منظمة الأوبك الالتزام بسقف إنتاج قدره 16مليون وثمانية ألف برميل في اليوم، ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ حتى بلغت 13 إلى 15 دولار للبرميل في بداية ديسمبر 1986م، ثم أخذت في الارتفاع التدريجي إلى أن بلغت 18 دولار للبرميل سنة 1987م وذلك عندما أدخلت منظمة الأوبك لأول مرة نظام حصص الإنتاج[8]". الاقتصاد الجزائري الذي عرف تراجع في معدل النمو بسبب تراجع أسعار البترول التي تدنت ما بين 13 و 15 دولار للبرميل الواحد سنة 1986 بعدما سجلت سنة من قبل أسعار مرتفعة في 1985 سعر 27 دولار و 32 دولار سنة 1982 ، ونتيجة لهذا التراجع انخفضت صادرات الجزائر إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986 مقابل 12.7 مليار دولار سنة 1985 [9] . الذي دفع بالسلطات العمومية إلى إعادة النظر في البناء الاقتصادي الكلي، باتخاذ إجراءات جديدة التي تهدف إلى التحول الاقتصادي الجديد يقوم على أسس وقواعد السوق . و تمثل هذا التغيير في إحداث نوع من استقلالية المؤسسات الاقتصادية التي عرفت هيمنة مركزية في اتخاذ القرار من ناحية و الاعتماد المباشر على التمويل المركزي الذي أقرته إصلاحات 1971 التي ترمي ارتكاز تنظيم الاقتصاد الوطني على التخطيط المركزي المستند إلى مبادئ وقواعد الاقتصاد الاشتراكي و تمثل التنظيم الاقتصادي أنذاك على تكريس منطق تخطيط عمليات التمويل ومركزها، وفي الحقيقة فإن هذه المركزة تستجيب لثلاثة اعتبارات أساسية و هي ضرورة التوافق مع الفلسفة العامة للتنظيم الاقتصادي ،و ضرورة أن ينسجم نظام التمويل مع هذا الاتجاه باعتباره مجرد أداة لتنفيذ التنمية التي تترجم في شكل مخططات، أما الاعتبار الثاني فتمثل في تعاظم مركزة قرارات الاستثمار مباشرة مع بداية المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ،كما أجبرت المؤسسات على تركيز حساباتها في بنك واحد مختص في لقطاع بينما يتمثل الاعتبار الثالث في ارتفاع مستوى الأهداف على صعيد الاستثمار ورحب أن يكرس نظام التمويل لتحقيق هذه الأهداف، ولن يتم ذلك إلا بواسطة مركزة القرارات التمويل ومراقبة التدفقات النقدية، وهذا يعني أن الدائرة البنكية والنقدية بصفة عامة ترتبط بالدائرة الحقيقية التي تقوم على مبدأ التخطيط الكمي[10]، التغير الذي حدث بعد 1986 تمثل في إحداث نوع من استقلالية المؤسسات المالية و المصرفية والنقدية عن الدائرة الحقيقية مع إعادة النظر في قانون الاستثمارات والمؤسسات المصرفية وطرق تمويل الاستثمارات التي تعتمد بالدرجة الأولى على الادخار العمومي ، هذا التغيير تمثل في تشريع قانون بنكي جديد يهدف لإصلاح الجذري

للمنظومة المصرفية ، محـــددا بوضـــوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد المرحلة الراهنة و التي تتطلب نوع من الاستقلالية في تسيير المعروض النقدي وفق احتياجا الاقتصاد الوطني و هذا لبلوغ هدف أساسي المتمثل في الحفاظ على التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي و ضبط من جهة أخرى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية كمعدل التضخم وحجم الكتلة النقدية و فق ما يتطلبه التمويل و الإنفاق العام ، بالمقابل رفع من حجم الاستثمار حسب رؤى اقتصادية واضحة.ويمكننا أن نلخص أهم الانعكاسات السلبية التي ظهرت على كل الاقتصاديات الدول المصدرة للبترول أنذاك و هي :

– تراجع و انخفاض إيراداتها المالية مع تسجيل عجز في ميزانه التجاري و عجز في موازنتها العامة.

– وقوع في أزمات اقتصادية أدت إلى تبعية اقتصادية في تموين السوق المحلي.

–عدم استقرار الأوضاع الاجتماعية و السياسية و خاصة الدول التي كانت تعيش تحت أحادية حزبية.

–اللجوء إلى الاستدانةالخارجية مع الدول المتطورة و المؤسسات المالية.

–التبعية للخارج باعتبارها دول تعتمد على الاستيراد أكثر من التصدير.

إلى ذلك الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية، وتشجيع الجودة والتنافسية بالتركيز على الإستراتيجية الصناعية والفلاحية. ويوضح المنحنى الموالي و المفسر بالجدول تطورات أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (2): التطور التاريخي لأسعار النفط 2000- 2016

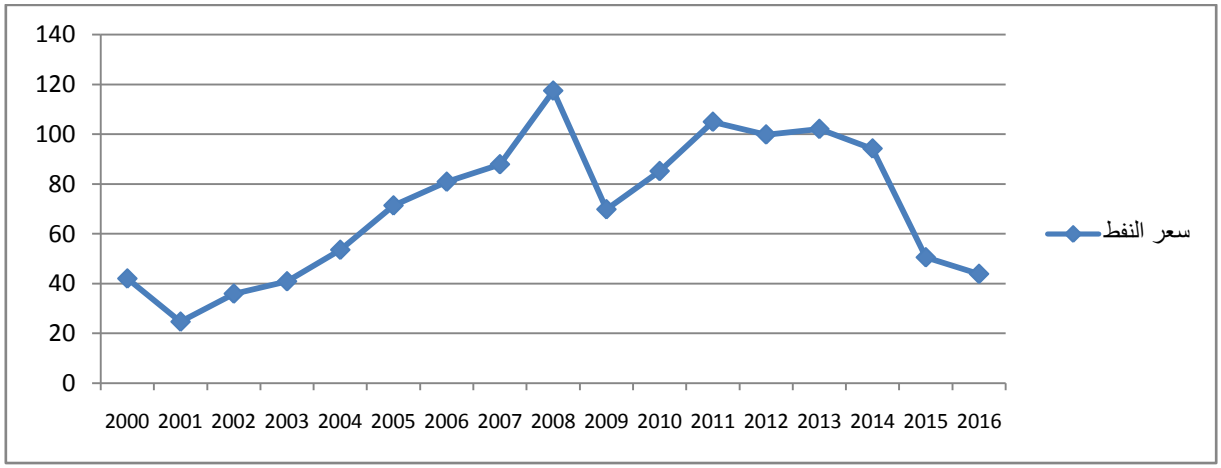

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبيانات الموقعhttp://www.wtrg.com/prices.htm

ثانيا: أزمة 1986 و أثرها على الاقتصاد الجزائري:

انهيار أسعار البترول أدخل الدولة الجزائرية في أزمة اقتصادية تمثلت في تسجيل عجز على مستوى الميزان التجاري سنة 1986 حوالي 1,393 مليار دولار الذي تسبب في إحداث اختلال هيكلي فرض على السلطات العمومية مراجعة القوانين الاقتصادية التي كان يسير عليها الاقتصاد الوطني ، التي باشرت في الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات ،وقد تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (80-1984) ، و مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزيا وفق قانون 86-12 الرامي إلى الإصلاحات التالية :

– تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات المنصوص عليه في قانون 1971 مع دعم الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية.

- بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة قنوات لتمويل المعتمدة على الادخار العام ،و إعادة توجيهه نحو الاستثمار الحقيقي.

-تجسيد دور البنك المركزي كسلطة نقدية مع تعزيز وظائفه الرئيسية كدوره كبنك البنوك، وإن كانت هذه المهام تسيير وفق توجيه الحكومة المتمثلة في السلطة التنفيذية.

أثر الأزمة كان عميق في الاقتصاد الجزائري مما جعل السلطات العمومية آنذاك تواصل سياسة الإصلاحات الاقتصادية مع إعطاء الأولية لوحدات الاقتصاد الجزئي ،و التي راهنت عليها الدولة الجزائرية كبديل لاقتصاد الريع ، و التي دفعت السلطات العمومية إعادة النظر في القوانين الاقتصادية و خاصة التي تسير المؤسسات الاقتصادية ،و على إثرها تم تشريع قانون استقلالية المؤسسات الاقتصادية بما فيها قطاع البنوك سنـــة1988[11]. الذي جاء ينص على المبادئ التالية :

1- تعزيز دور البنك المركزي في تسيير المعروض النقدي من الكتلة النقدية لغرض التحكم في قيمة العملة و الحفاظ على الأسعار.

2-منح استقلالية للمؤسسات الاقتصادية مع التخلي عن مقررات قانون 1971 الذي يجبر ها على التسيير المركزي[12].

3- منح استقلالية للبنوك التجارية الخمسة المشكلة للقطاع المصرفي في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

4- اعتبار البنك التجاري كشخص معنوي يمارس نشاط تجاري يخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي. مع مراعاة مبدأ الربحية في نشاطه التجاري الخاضع لرقابة السلطة النقدية (البنك المركزي).

5- السماح للمؤسسات الإقراض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل ، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

يمكن القول أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ مطلع الثمانينات عرفت فشل ملحوظ،فهذا أن انهارت أسعار البترول و التي كانت بداية الثمانينات ، لم ترقى إلى مستوى الأهداف المنتظرة حيث بلغ العجز المالي ما بين الفترة (1984-1987) المتعلق بالمؤسسات الاقتصادية بـــ 125 مليار دينار او ما يعادل 18,5 مليار دولار كما أن الظروف الخارجية لم تكن لصالح الجزائر ،و بهذا الانخفاض في أسعار النفط و قيمة الدولار التي كانت عملة ارتكازية في مجال المحروقات أديا إلى انخفاض كبير في إرادات الجزائر من 13 مليار سنة 1985 إلى7 مليار دولار سنة 1986.

المحور الثالث : التحديات الاقتصادية الجزائرية أمام عصرنة الاقتصاد الوطني لمواجهة تقلبات أسعار البترول:

ضمن مسار إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي ،شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحديد ضمان النمو الدائم و استقرار اقتصادها الجزئي و اقتصادها بصفة عامة كأهداف ذات أولوية من خلال ما اتخذته من إصلاحات اقتصادية .و قد لجأت الجزائر إلى إحداث تغييرات عميقة سمحت بتغيير سير اقتصادها بإحداث قطيعة مع أساليب التسيير السابقة ،عن طريق اتصالها بالمؤسسات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي FMI ، و الذي فرض عليها جملة من إصلاحات الاقتصادية نذكرها في ما يلي :

أولا: المباشرة في مخطط التعديلات الهيكلية:

-الاتفاق الأول مع الصندوق الدولي سنة 1989[13]،المترتب عنه منح للجزائر قرض قصير الأجل مقدر بـــ 200 مليون دولار والموجه لتغطية عجز ميزان المدفوعات خلال هذه السنة .

-اتفاقية نيويورك الرامية باحترام قوانين منظمات حماية و ضمان الاستثمارات الخارجية .

–المصادقة على نصوص قانونية مهمة منها قانون النقد و القرض رقم 90–10 المؤرخ في 14ابريل 1990 التي أحدثت تغيير جذري في نمط الاقتصاد الجزائري داخليا و خارجيا سواء من ناحية الاستثمارات الخارجية أو من ناحية المعاملات الخارجية (التجارة الخارجية) .

– الاتفاق ثاني مع المؤسسات المالية الدولية كان سنة 1991 ، و الذي من خلاله تم استحداث **ميكانزمين** : الأول خاص بصناديق "التهيئة " و يهدف إلى تقديم الدعم المالي للمؤسسات الاقتصادية قصد السماح لها بمواجهة الظروف الاقتصادية التي يفرضها الانخراط في الاقتصاد العالمي و الميكانيزم الثاني " الممثل في إحداث " الشبكة الاجتماعية " التي كان هدفها الحد من انعكاسات تحرير الأسعار.

استمرار تدهور أسعار البترول بداية التسعينات أفشلت كل التوقعات في الوقت كانت فيه كل المؤشرات الاقتصادية في مستويات خطيرة و خصوصا تلك المتعلقة بالمديونية الخارجية و خدمتها إلى درجة وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن تسديد الدين الخارجي بسبب انخفاض احتياط العملة الأجنبية بسبب العجز الذي سجله الميزان التجاري بقيمة 1.025 مليار دولار سنة 1994.مما أجبر السلطات العمومية أنذاك اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية بغية تصحيح الاختلالات الكبرى للاقتصاد الوطني ،وأصبح إعادة جدولة الديون الخارجية أمر لا مفر منه و من ثم تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي الرامي إلى الهداف التالية:

1. العودة إلى النمو و الاستقرار المالي.
2. تحويل مستوى التضخم الوطني إلى المستوى العالمي .
3. إعادة تشكيل الاحتياط بالعملة الأجنبية.
4. تحرير التجارة الخارجية.
5. مراعاة توازن الأسعار المحلية بالأسعار الخارجية.
6. إعادة تنظيم نظام الحماية الاجتماعية.
7. وضع سياسة نقدية صارمة.
8. إعادة هيكلة النظام المالي و عصرنته.
9. تعميق الإصلاحات الهيكلية.
10. تخفيف خدمة المديونية الخارجية على المديين المتوسط و الطويل.

ثانيا: دعم الاستثمارات الوطنية القاعدية خلال فترة 1999 – 2014 :خلال هذه الفترة عرفت أسعار البترول ارتفاعا مذهلا ،مما انعكس إيجابا على الناتج الداخلي الخام الذي عرف إرتفاع وصل إلى 17 ألف مليار دينار، أما الناتج الداخلي الخام الفردي فقد ارتفع من 1801 دولار عام 2000، إلى 5764 دولا نهاية 2013، فضلا عن ارتفاع الأجر الأدنى الوطني المضمون خلال 15 سنة بنسبة 134بالمائة.استفادت الجزائر من فترة تقدر بـــــــــــــحوالي 20 سنة من فائض معتبر في الميزان التجاري بداية من سنة 1996، حيث تم تسجيل فائض تجاري بـــ4,277 مليار دولار و5,202 مليار دولار في 1997، مع تسجيل تقليص على خلفية تراجع أسعار البترول في 1998، دون تسجيل عجز، حيث بلغ الفائض 810 مليون دولار، لكن الانخفاض كان ظرفيا، حيث عرف الفائض في الميزان التجاري مستوى مرتفعا ما بين 2005 و2014، إلى غاية انهيار الأسعار البترولية هذه السنة وانعكاساته على الميزان التجاري[14].الارتفاع الملحوظللبترول إلى غاية 2014 كان له آثار

ايجابي على سياسات الدول المنتجة ، سواء على مستوى سياستها الخارجية أو الداخلية. و التي مكنت الدولة من بناء البنية التحية للاقتصاد الوطني في مختلف المجالات لاقتصادية نذكر منها :

1 - انجاز13 محطة لتحلية المياه .

2 - انجاز 72سدا للمياه .

3 - انجاز3800كلم سكة حديدية بعدما كانت 1769 سنة 2000 .

4 - انجاز مشاريع صيانة لـــ12 ميناء تجاريا.

5 - تحديث 25 منشأة للنقل الجوي.

6 - انجاز 9000 كيلومتر جديدة متعلقة بالطرقات البرية مع تخصيص ميزانية بـــ3132 مليار دينار، حيث ستبلغ شبكة الطرق الوطنية والطرق السيارة 117 ألف و498 كيلومتر.

7 - تعزيز أسطول الجوية الجزائرية التي استفادت من 600 مليون أورو لتحديث وتجديد الأسطول.

8 - تحسين القدرة الشرائية للمواطن برفع أجرة العمالة في القطاعات الحكومية .

9 - بناء سكنات اجتماعية و التي قدر عددها بـــ 2.7مليون سكن ،مع خلق فرص للتشغيل المقدر بـــ 260 مليار دينار جزائري لامتصاص البطالة .

10 -بناء احتياطات الخارجية بالعملة الأجنبية بما يقارب 180 مليار دولار نهاية 2014 .

I.آفاق الاقتصاد الجزائري أمام تقلبات أسعار النفط:

لقد تم تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من طرف خبراء في الاقتصاد و القانون و توصلوا إلى الجوانب التالية التي هي في صالح الاقتصاد الجزائري نذكرها في ما يلي :

– تمتع الجزائر بمؤهلات خاصة من ناحية الموقع الجغرافي الملائم،و امتلاكها لثروات الطبيعية.

– الإطار القانوني المحفز للاستثمار في الجزائر ، و هذا منذ مصادقة الجزائر على اتفاقية دولية لحماية الاستثمارات الدولية ،المتضمنة أهم الضمانات و التسهيلات و التحفيزات للمستثمرين سواء مقيمين أو غير مقيمين ،و خصوصا بعد اتخاذها قرار الانضمام إلى معاهدة نيويورك الخاصة باحترام قوانين منظمات حماية و ضمان الاستثمارات الخارجية[15].

– امتلاكها لبنية تحية قوية و موزعة على كامل التراب الوطني من (طرقات و سدود و محطات لتوليد الكهرباء و مطارات.

– بالرغم من هذه المحفزات التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري فإن الاستثمار مازال يواجه الكثير من العراقيل منها :

– ثقل و تعقيد النظام الإداري ،لا سيما من حيث انتشار البيروقراطية و تداخل الصلاحيات.

– انتشار مظاهر الفساد متمثلة في الرشوة و الوساطة رغم جهود الدولة لمحاربتها.

– معوقات التمويل سواء من ناحية طول مدة دراسة ملفات القروض أو من ناحية ارتفاع تكاليف التمويل المتمثل في معدلات الفائدة التي تتنافى و عقيدة المجتمع الجزائري.

– الابتعاد عن القوانين الشرعية التي تتماشى مع الاقتصاد الإسلامي الذي يحرم التعامل بالربا .

كل هذه المعوقات للاستثمار في الجزائر رافقتها الوضعية التي يواجهها الاقتصاد أمام تدني أسعار البترول نهاية سنة 2014لأسباب اقتصادية وسياسة و منها من يشبه أسباب أزمة 1986، الذي أصبح لا يخدم البتّة الجزائر التي تغطّي جل نفقاتها وحتى التحويلات الاجتماعية من واردات البترول في ظل الغياب شبه الكلّي للبديل أي الصناعة خارج المحروقات، و يرى الخبراء بأن الخطر وراء انخفاض أسعار البترول قائم بالجزائر ولا يمكننا تجاهله فصادراتنا من هذه الطاقة تراجعت بحوالي 9

بالمائة حسب إحصائيات مصالح الجمارك خلال هذا العام والعام الماضي وهذا يشير إلى تراجع العائدات أمام تزايد الاستهلاك الذي تبرره فاتورة الاستيراد والمقدّرة بـــ 62 مليار دولار سنويا، مع تسجيل الميزان التجاري ما بين فترتي 1963 و 2015 ،16مرة عجز ا بحساب العجز القياسي للسنة الحالية والمقدر في الفترة الممتدة بين شهر يناير وجويلية 2015 بحوالي 8.041 مليار دولار[16] نتيجة تراجع الطلب العالمي على البترول الذي أثر مباشرة على تراجع الأسعار كما يوضحه المنحى الموالي:

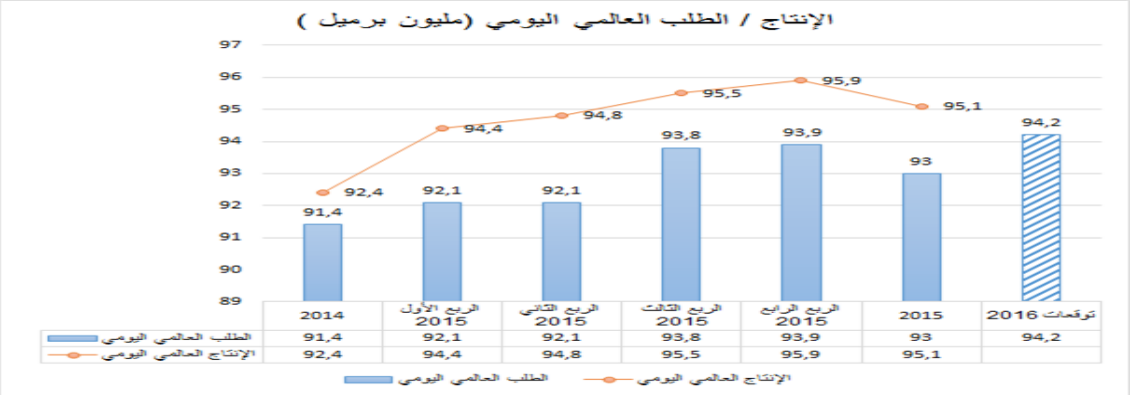

المصدر الأوبك:منشور بمقال ميشال شيوع :"أزمة أسعار النفط بالأرقام وإلى أين يمكن أن تتجه الأسعار قبل إجتماع الدوحة" المنشور على الرابط موقع الديلي أف أكس العربي.

– خاتمـــة:

في تقرير أصدره البنك الدوليفي13 يناير من سنة 2015، أشار البنك إلى أن الجزائر في حاجة لأن يصل سعر البرميل لـــ 130دولارًا حتى توازن ميزانيتها،وإذا لم تتمكن الجزائر من تنويع قطاعات الاقتصاد الذي يعتمد بشدة على عائدات البترول فلن يكون أمام الجزائر سوى أن تبحث عن بدائل اقتصادية تعوضها عائدات البترول التي تراجعت بسبب انخفاض أسعار أسعارها[17] .هذه البدائل التي تمكن الجزائر من مواجهة أزمة انخفاض أسعار البترول 2015 عن طريق الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية البديلة للمحروقات الباطنية من بترول و غاز المتمثلة في ما يلي:

–الاهتمام بقطاع الفلاحة و استغلال الأراضي الفلاحية التي تقدر بـــ: 3.1 % من المساحة الإجمالية حسب إحصائياتمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الأراضي[18] و المروج والمراعي: 13%، الغابات والأحراش 2% أراضي أخرى: 82% كلها تعتبر كقاعدية لإحداث تنمية اقتصادية بديلة للمحروقات .

– الاهتمام بالطاقات البديلة و المتجددة ،باعتبار أن الجزائر تمتلك 65 حقلا يختزن ثروات متعددة من الطاقات البديلة كالمياه والرياح والكتل الحيوية، حيث تكشف خرائط مركز تطوير الطاقات المتجدد إنّ الجزائر بموقعها الجغرافي الشاسع، لديها عشرات حقول الطاقة الشمسية، وتعدّ هذه الحقول الأكبر من نوعها في العالم، بحكم احتوائها على 5 مليارات جيغاواط في الساعة/سنويا، وتمتاز هذه الحقول المتوزعة بين مناطق الشمال والصحراء والهضاب العليا، بقدرة تشميسية تصل إلى حدود 3.900 سا/سنويا.واستنادا إلى بيانات مركز تطوير الطاقات المتجددة، يقدّر مختصون معدل الجزائر السنوي من التشمّس بـــ2.550 ساعة في الشمال و3.819 ساعة في الصحراء، بما يمكّن من إنتاج نوعي للطاقة الشمسية الكبرى بنسق سنوي يتراوح بين 1.700 و2.650 كيلواط في الساعة لكل متر مربع.كما تتوفر الجزائر أيضا على قدر ضخم من المياه الجوفية، وهو ما يشكل قاعدة صناعية مربحة لأي استثمار طاقوي مستقبلي.زيادة على ذلك لا بد الاعتناء بقطاع السياحة الذي يزخر بثروات كبيرة.

قائمة الإحالات والهوامش والمراجع:

[1]مقال : أثر انخفاض أسعار البترول على الدول المنتجة فى أفريقيا مجلة "جين أفريك" الدولية 2015/1/24
بقلم: مايكل بورون ترجمة: هدى علام المنشور على موقع الهيئة العامة للاستعلامات بوابة إلى مصر .

[2]مقال :البترول المنشور في صفحة ستار لستار المنشور بتاريخ 2008/05.06 على الرابطwww.startimes.com visité le 20-08-2016
– مقال :البترول المرجع سابق الذكر

[3]مقال :البترول المرجع سابق الذكر

[4] bohoutmadrassia.blogspot.com/2014/02/blog-post_4034.html visité le 22.08-2016
مصدر المعلومات : كتاب الدكتور نواف الرومي " منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام

[5]تدقيق الريع : يعني ضبط مقاييس تجارة البترول بين دول منظمة الأوبك و جعلها موحدة بين دول المنظمة .

[6]وهي مبالغ كانت تخصصها الشركات من سعر البرميل الخام ، و قد ألغيت نهائيا من طرف المنظمة محاولة تقديم السماحات من سنتين إلى 0.5 سنة للبرميل الخام و في مؤتمر كاراكاس 19 ديسمبر 1970 قررت الاوبك الغاء جميع سماحات لالتسويق المنوحة ابتداء من جانفي 1971.

[7]مقال : أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر –مجلة الباحث الاقتصادي العدد 5 – أ. ا زيدي حسيبة جامعة بسكرة و د. بن سماعين حياة جامعة بسكرة

[8]الكاتب علي عباس عبد الجليل– الموقع الالكترونيwww.maspolitiques.com/mas/index. algeriechoc
Visité le 05-09-2016

[9]دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية – د بلعزوز بن علي و د كتوش عاشور جامعة الشلف الجزائر – المنشور على شبكة الإنترنيت على شكل PDF

[10]سياسة جلب الادخار و تشجيع الادخار "دراسة حالة البنوك التجارية العمومية الجزائرية " رسالة دكتوراه – حمدوش وفاء – جامعة عنابة 2014.201.مأخوذة من كتاب طاهر لطرش تقنيات البنوك ص 178.

[11]المرجع السابق : "دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية " –أ. د بلعزوز بن علي و د .كتوش عاشور جامعة الشلف –الجزائر المنشور على الموقع الالكتروني على شكل PDF .

[12]كل القوانين التي تم تشريعها اعتبرت كقاعدة إصلاحية لدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ،مع خلق نسيج اقتصادي تعول عليه الدولة في ملئ الفراغ اقتصاد الريع.

[13]مقال "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة" ب.بوعلام .ك .سامية المنشور في مجلة الجيش ص 26 العدد 458 أكتوبر 2001 .

[14]مقال الجزائر تواجه ا كبر عجز منذ الاستقلال–حفيظ صوايلي في جريدة الخبر الصادرة في تاريخ 25 أوت 2015 .على الرابطwww.elkhabar.com/press/article/88675الجزائر–تواجه–أكبر–عجز–تجاري–منذ–الاستقلال المطلع عليه بتاريخ 05–09–2016.

[15]المرجع السابق مقال : "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة" ص 26 من المجلة سابقة الذكر.

[16]المرجع سابق الذكر مقال الجزائر تواجه اكبر عجز منذ الاستقلال.

[17]الهيئة العامة للاستعلامات الصادرة بتاريخ 30 نوفمبر 2015 و منشورة على الرابط الالكتروني www.sis.gov.eg

[18]إحصائيات البنك العالمي المصرح بها على حالة الجزائر في تقريره السنوي 2014 .